المحاضرة (1) **علم أصول النحو**

(نشأته ، تطوره ، موضوعاته)

تمهيد:

لم تكن العربية كما هي عليه حال نزول القرآن ، إنما كانت شائعة على ألسنة القبائل العربية في شكل لغات أو لهجات ، وبسبب عوامل دينية و اقتصادية كُتب للغة قريش أن تسيطر على سائر اللهجات العربية الأخرى ، ويصبح اللسان القرشي هو المعتمد في الجزيرة العربية كلها خاصة وقد نزل بهذه اللغة القرآن الكريم .

غير أن اتساع رقعة الدولة الإسلامية على مرّ الزمن مكّن للأعاجم المسلمين من أن يكونوا من المستعملين للغة العرب باعتبارها لغة الإسلام ، وهذا الذي أدى إلى شيوع اللحن على الألسن ، وكُتُب تاريخ النحو ملأى بالمواقف والقصص التي تدلّ على فساد وانتشار الخطأ . وهذا دفع بالغيورين على هذه اللغة إلى التفكير في وضع ضوابط وقواعد تدرأ الخطأ عن اللغة العربية وتحميها من الفساد .

تنسب الكثير من كتب تاريخ النحو هذا العمل إلى أبي الأسود الدؤلي (67هـ)، وذلك بأمر من الإمام علي كرم اللَّه وجهه (40هـ) عندما قال له : (انحُ هذا المنحى) ، أيْ اسلك هذا المسلك ، و بذلك سمي هذا العلم : علم النحو .

ونستطيع أن نلخص أسباب نشأة علم النحو في عاملين اثنين:

أ- عامل شرعي: يتمثل في الحفاظ على لغة القرآن من التحريف .

ب- عامل قومي: ويظهر في اعتزاز العربي بلغته، فهو يدافع عنها ويحميها من أي فساد أو لحن.

ثم تطور علم النحو ، بعد ذلك تطورا تناسب مع نشاط الحركة العلمية في العصر العباسي و أواخر الأموي ، فبرز فيه أعلام وظهرت مدارس ... وهكذا .

غير أن هذا التطور لم يكن على غير أساس. إنما كان بناءً على أصول أقام عليها النحاة نظرياتهم و استنبطوا قواعدهم. ومن هنا ظهر ما يعرف بعلم أصول النحو.

فما المراد بعلم أصول النحو ؟

الأصول: جمع أصل، وهو في اللغة أسفل الشيء. أو ما يبنى عليه غيره، سواء أكان الابتناء حسياً كالأساس الذي يشيد عليه البناء، فهو أصل له، أو كان الابتناء عقلياً كابتناء الأحكام

الجزئية على القواعد الكلية [1].

أما في الاصطلاح : فيحمل معاني عدة أشهرها : معنى الدليل، وهو بهذا المفهوم شائع على ألسنة الفقهاء وعلماء الأصول . فأصول النحو إذن هي أدلة النحو.

و إلى ذلك أشار ابن الأنباري (577هـ) في تعريفه لعلم أصول النحو، يقول : " أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله "، "كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله "[2].

غير أن استعمال مصطلح " أصول النحو" بمعنى " أدلة النحو" لم يكن محل إجماع لدى جميع النحاة ، إنما كان يفيد معنى : قواعد النحو الأساسية . وهذا ما نلمسه عندما نستعرض تطور هذا العلم .

نشأته وتطوره: لم يولد علم أصول النحو معاصراً لعلم النحو ،إنما تأخر في الظهور حتى أوائل القرن الرابع للهجرة ؛ أي بعد أن بلغ علم النحو مرحلة النضج و الاكتمال ، فغدت الحاجة ماسة إلى الكشف عن الأصول التي يبنى عليها النحو، وانقطع لهذه المهمة علماء أفذاذ[3] من أشهرهم :

1- أبو بكر بن السراج (316هـ): وهو أول من استعمل مصطلح " الأصول " و هذا من خلال كتابه " الأصول في النحو" غير أنه كان يعني بالأصول "القواعد الأساسية للنحو " ، وهذا هو مضمون الكتاب . جاءت فيه مسائل النحو وقضايا ، مرتبة كترتيب أبواب كتاب سيبويه . والكتاب حققه : د. عبد الحسين الفتلي .

2- أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي[4] (337هـ): ألّف كتابه : "الإيضاح في علل النحو" ، وترتيبُ موضوعاته يشبه ترتيب كتاب ابن السراج غير أنّ فيه عناية بارزة بالعلة ، يعلل لقواعد النحو على اختلاف مدارسه . ويفرد فصلاً خاصاً لدراسة العلل

---

[1]- محمد الزحيلي ، أصول الفقه الإسلامي ، المطبعة الجديدة ، دمشق ، (1396هـ/1976م) ، ص 12

[2] - أبو البركات عبد الرحمن الأنباري ، لمع الأدلة في أصول النحو ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية (1377هـ/1957م) ، ص 80

[3]- سالم صالح ، أصول النحو العربي ، دار السلام للطباعة والنشر ، القاهرة ، ط1 ، 2006 ، ص 43 .

[4]- لقب الزجاجي نسبة إلى " الزجاج " شيخه . واسم الشيخ : أبو اسحق إبراهيم بن سهيل (310هـ) ، والشيخ بصري ، أما التلميذ فكوفي بصري (انظر : شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص135 ، و الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق: مازن المبارك ، ص 2، 3 .

النحوية و أقسامها . فلم تعد أصول النحو عنده عرضاً للقواعد الأساسية كما فعل ابن السراج ، وإنما زاد على ذلك تعليلاً لهذه القواعد . والكتاب مطبوع بتحقيق د. مازن المبارك .

3- أبو الفتح عثمان بن جني (392هـ) :

وعلى يده بلغ علم أصول النحو مرحلة متقدمة حيث صار يعني البحث في أدلة النحو المختلفة، فقد تناول في كتابه "الخصائص" الكثير من القضايا الأصولية التي تهم النحو والصرف، من هذه القضايا: السماع، القياس، العلة ...

واستطاع من خلال عرضها أن ينتفع بما استنبطه الأصوليون من الفقهاء، والكتاب طبع عدة مرات، كما حقق مرتين أولاهما من طرف محمد علي النجار والثانية اضطلع بها عبد الحميد هنداوي.

4- أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (577هـ)، وعلى يد هذا العالم الفذ استوى علم أصول النحو وأورق ثم أثمر، فهو الذي جعل علم أصول النحو علماً مستقلاً بذاته، من خلال رسالته " لمع الأدلة في أصول النحو" التي جمع فيها شتات هذا العلم من كتب المصنفين السابقين مع إضافات أخرى لم يسبق إليها[1] .كما أنه فصَل بين "أصول النّحو" و"الجدل النحوي" عندما أفرد للجدل رسالة خاصة سمّاها "الإغراب في جدل الإعراب".

أمّا الجانب التّطبيقي لهذه الأصول فيظهر في كتابيه :" أسرار العربية"، والإنصاف في مسائل الخلاف " هذه الكتب الأربعة مطبوعة كلها. وهي:

- لمع الأدلة في أصول النحو : ت : سعيد الأفغاني. دمشق 1957
- الإغراب في جدل الإعراب – ت تحقيق : سعيد الأفغاني. دمشق 1957، بيروت 1971.
- أسرار العربية ت : محمد بهجة البيطار. دمشق 1957.
- الإنصاف في مسائل الخلاف ت : محمد محي الدين عبد الحميد . دار الفكر (د.ت)[2].

---

[1]- من هذه الإضافات : عنايته بالتعريفات و التقسيمات ثم التطبيقات العملية لهذه الأصول .

[2]- ينظر سالم صالح ، أصول النحو ،ص 25 ، 27

5- جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (911هـ):

ألّف في علم أصول النحو كتابيه : "الاقتراح في علم أصول النحو" و"الأشباه والنظائر". فأما الأول فجمع فيه زبدة أقوال العلماء في هذا العلم، وعلى وجه الخصوص ما أورده ابن جني في الخصائص، فنجد في كتاب السيوطي حديثا مفصّلاً عن السماع والإجماع والقياس والاستصحاب والتعارض والترجيح بين البصريين والكوفيين.

أما الثاني (الأشباه والنظائر) فقد ألّفه على نمط علم الأصول عند الفقهاء، كما صرّح بذلك، فاشتمل الكتاب على فنون منها:

فن القواعد والأصول، وفن الضوابط والاستثناءات وفن بناء المسائل ...

الكتابان مطبوعان:

الأول (الاقتراح ...) ت: محمد حسن الشافعي . بيروت

الثاني (الأشباه والنظائر) شرح وتعليق . د. فايز ترجيني . بيروت .

هذا وقد تضمن كتاب له ثالث أبوابا عدة في أصول النحو .هذا الكتاب هو:

المزهر في علوم اللغة وأنواعها.

علاقة علم أصول النحو بالعلوم الأخرى:

إن المتأمل لنشأة هذا العلم وللمصنفات التي أُلّفت فيه ليلاحظ أن هناك علوماً لها بصماتها الواضحة في هذا العلم، هذه العلوم هي:

1- **علم أصول الفقه:** كان هذا العلم سابقاً لعلم أصول النحو، فإذا كان علم الأصول عند النحاة لم يظهر إلا في القرن الرابع للهجرة، فإن علم الأصول عند الفقهاء ظهر في القرن الثاني من خلال كتاب الرسالة للشافعي (ر). ويظهر أثر علم أصول الفقه في علم أصول النحو في جانبيين:

أ- **جانب التصنيف:** استفاد الكثيرون ممن صنفوا في علم أصول النحو من علم أصول الفقه ، فحاكوا الفقهاء في طريقة التأليف، وفي تقسيم الكتاب

إلى أبواب و فصول ... .

يصرح عبد الرحمن بن الأنباري: بأن علم أصول النحو على حد أصول الفقه فإن بينهما من

المناسبة مالا يخفى، لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول[1]. أما السيوطي فيرى أن أصول النحو بالنظر إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة للفقه[2].

ب- جانب المصطلحات: أغلب ما في علم أصول النحو من مصطلحات هي في الأصل من استعمال الفقهاء ، اقتبسها منهم النحاة والأمثلة كثيرة منها: القياس وأنواعه (الطرد والشبه والعلة) والعلة: تقسيم الحكم النحوي إلى: واجب وممنوع وحسن وقبيح ...

2- **علم الحديث:** إذا كان المحدّثون قد استفادوا من اللغة والنحو، فإن النحاة قد استفادوا من علم الحديث ومصطلحاته ، يظهر ذلك في استخدام النحاة لجملة من المصطلحات في باب السماع ومنها : الإسناد – المتن – المرسل – المجهول – الإجازة ... .

3- **علم الكلام:** علم الكلام كان جزءًا من ثقافة العصر فلا غرابة في أن تكون له ظلال في علم أصول النحو. وقد بدا ذلك في المصطلحات الآتية: الاستدلال – النقض (الحكم) – الطرد – العكس ... [3].

موضوعات علم أصول النحو: مادام البحث في علم أصول النحو يعني البحث في الأدلة التي قام عليها النحو، فإن مجالات علم أصول النحو تتحدد في الآتي:

يقول ابن جني: " أدلة النحو ثلاث: السماع والإجماع والقياس.

يقول ابن الأنباري: "أدلة النحو ثلاثة : النقل والقياس واستصحاب الحال.

يقول السيوطي: " أصول النحو أربعة: السماع والإجماع والقياس والاستصحاب.

يفهم مما سبق أنّ من أدلة النحو ما اتفق عليه وهو: **السماع و القياس،** أما المختلف فيه **فهما الاستصحاب والإجماع.**

---

[1] – أبو البركات بن الأنباري ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تحقيق: إبراهيم السامرائي ، مكتبة الزرقاء ، الأردن ، ط3، (1405هـ-1985) ص76

[2] – السيوطي ، الاقتراح ، تحقيق: أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم ، دار جروس برس ، ط1 ، 1988 ،ص 17

[3] – أشرف النواجي ، مصطلحات علم أصول النحو ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2001 ، ص67،73،85.

المحاضرة (2) السماع (1)

السماع هو أحد أصلين قام عليهما النحو العربي وهما السماع والقياس، ويضم السماع في نظر الأصوليين ثلاثة عناصر هي: القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب.

أولا- القرآن الكريم

القرآن الكريم هو الأصل الذي قامت وتقوم عليه العربية ، وبدونه لا يستقيم عودها ولا تثبت روحها ، وعلى الرغم من أن القرآن الكريم هو أول كتاب دُوِّن ، إلاّ أنّ ذلك لا يعني طرح ما سواه من المصادر والأصول ، إنما تُعدّ كلّها بمثابة المدعّم للغة القرآن الكريم أو الشارح لها. فبِمَ عُرِّفَ القرآن ؟

تعريف القرآن الكريم :

" القرآن الكريم هو كتاب الله المنزّل على سيدنا محمد ﷺ باللفظ العربي ، المنقول إلينا بالتواتر المكتوب بالمصاحف المتعبّد بتلاوته المبدوء بسورة الفاتحة المختوم بسورة الناس ."[1]

نختار من هذا التعريف ما له صلة بموضوعنا وهو "المنقول إلينا بالتواتر" ، فالنقل إذًا قسمان : تواتر وآحاد .

- **النقل المتواتر:** هو ما ينقله جمع عن جمع يستحيل تواطؤهم على الكذب .
- **نقل الآحاد :** وفيه يتم النقل بما لم يبلغ حدّ التواتر كأن يكون بواحد أو اثنين على الأكثر .

إنّ وصول القرآن إلينا بالتواتر لا يعني أنه بلغنا على حرف واحد ، إنما جاء كما روي عن الرسول ﷺ : " أنزل القرآن على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسّر منه "[2] ، وهذا هو المعبر عنه بالقراءات القرآنية .

فلِمَ كانت القراءات وكيف؟

إنّ انتشار القرآن بين المسلمين عبر قراءات معينة يدل دلالة قاطعة على مرونة لغة هذا الكتاب، فعربيته طيعة لِأنْ ينطقها كل العرب على اختلاف لهجاتهم ، والعربي في صدر الإسلام يجد صعوبة في أن يكيِّف لسانه مع لهجةٍ غير لهجة قومه[3]، وهكذا صار بإمكان كل العرب أن يتكلّموا القرآن وفق

---

[1] – محمد الزحيلي ، أصول الفقه الإسلامي ، ص 96

[2] – صحيح البخاري ، تحقيق: مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير ، بيروت ، ط3، (1407هـ/1987) ، 1909/4

[3] – قال ابن جني : لقيت أعرابيا بالحرم يقرأ الآية " طِيبَى لَهُمْ وحُسْنُ مآب " الرعد30 ، فقلت له : طُوبَى ، قال: طِيبى ،

ما يناسب لهجاتهم دون أن ينقص ذلك من قدسية هذا الكتاب أو يؤثر على روحه أو يصرفه عن أهدافه السامية في إصلاح حياة الناس.

واللافت للنظر أن الصحابة رضوان الله عليهم ما كانوا كلهم يومئذ يعرفون لغات بعضهم بل فيهم من ينكر قراءة غيره لولا أنّ الرسولﷺ يحسم الأمر ويثبت لهذا قراءته وللآخر قراءته ، فقد روي أن عمر بن الخطّاب ﷺ قال: سمعت هشام بن حكيم ﷺ يقرأ سورة الفرقان في حياة الرسول ﷺ فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأها على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله ﷺ كذلك ، فكدت أساوره في الصلاة ، فصبرت حتى سلّم ، فلمّا سلّم لبّبته بردائه ، فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرؤها؟ قال: أقرأنيها رسول الله ﷺ ، فقلت: كذبت ، فوالله إنّ رسول الله ﷺ لهو أقرأني هذه السورة ، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله ، إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرأنيها ، وأنت أقرأتني سورة الفرقان ، فقال رسول الله ﷺ:

اقرأ يا هشام ، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرؤها ، فقال : هكذا نزلت ، ثم قال: اقرأ يا عمر، فقرأت القراءة التي أقرأني رسول الله ﷺ فقال: هكذا نزلت ، ثم قال: " إنّ هذا القرآن نزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه."[1]

والمتأمل تاريخ القراءات يلاحظ أنها كانت في أول عهدها متروكة للناس يقرؤون القرآن وفق ما يوافق لهجاتهم ، فلكل صحابي قراءته التي أقرّه عليها رسول الله ﷺ ، لكن بتتالي العصور لم يعد في الإمكان ترك ذلك مطلقًا بين الناس ، فقد اتسعت رقعة الدولة الإسلامية واختلطت العرب بالأعاجم وفشا اللحن وتقلصت بيئة الفصاحة ، فلم يعد بُدّ من تقليصها إلى سبع قراءات متواترة مع ثلاث مشهورة وما سوى ذلك فشاذ متروك . هذه القراءة هي :

1 – عبد الله بن عامر اليحصبي (ت118هـ) .2– عبد الله بن كثير (ت120هـ)[2]

3– عاصم بن بهدلة الأسدي (ت128هـ). 4– أبو عمرو بن العلاء (ت154هـ)

5 – حمزة بن حبيب الزيات (ت156هـ). 6– نافع بن نعيم المدني (ت169هـ)

فكررتها ، فلم يزدد إلاّ إصرارًا ، حتى إذا أعياني قلت له: طو... طو ، قال: طِي ..طِي . ينظر: ابن جني ، الخصائص ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،ط2(2003/1424) ص، 75 ، 76

[1] – البخاري ، صحيح البخاري ، تحقيق : مصطفى ديب البغا ، 1923/4

[2] – المقصود هنا هو ابن كثير القارئ أما المفسر فهو عماد الدين بن كثير الدمشقي (774هـ)

7- علي بن حمزة الكسائي (ت189هـ).

يضاف إلى ذلك ثلاث قراءات مشهورة هي:

1 – أبو جعفر المدني (يزيد بن القعقاع) (132هـ)

2 – يعقوب بن إسحق الحضرمي(185هـ)

3 – خلف بن هشام بن طالب(229هـ)

لكن ما الشروط التي وضعها العلماء لقبول القراءة ؟ اشترطوا في صحة القراءة شروطًا ثلاثة هي:

1- صحة السند: وهو شرط أساسي، فلا تقبل القراءة إلاّ إذا ثبتت عن رسول الله ﷺ وإذا اختل هذا الشرط فهي باطلة .

2- موافقة العربية سواء كانت الموافقة في الفصيح بدل الأفصح ، أو في المختلف فيه بدل المجمع عليه ، وإذا اختل هذا الشرط فالقراءة ضعيفة .

3- موافقة الرسم العثماني ولو احتمالاً ، وإذا اختل هذا الشرط فالقراءة شاذة .

موقف النحاة من القراءات القرآنية : والملاحظ أن هذه القراءات على اختلافها تمثل مادة غنية للغة العربية في أصولها الأولى ، فهي تعكس ذالك التنوع الذي طبع اللغة العربية في جوانب الصوت و النحو و الدلالة؛ فما موقف النحاة من القراءات القرآنية ؟

يمكن أن نلخص موقف النحاة من القراءات القرآنية في الآتي :

1- فريق يؤيد ما جاء في القراءات و يعتمد عليها في الاستشهاد والتقعيد النحوي مهما تكن القراءة ، متواترةً أو آحادا أو شاذة ، وأصحاب هذا الاتجاه هم الكوفيون لاعتدادهم بالرواية مطلقا.

2- فريق لا يعتمد على القراءات بشكل مطلق إلاّ إذا كان هناك شعر يدعمها أو كلام عربي يؤيدها أو قياس يثبتها ، وهذا مذهب البصريين في الغالب ، ومن ذلك رفض بعضهم قراءة حمزة في قوله تعالى ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ ﴾ النساء 1 (بكسر "الأرحام") .

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذين الموقفين كانا واضحين عند النحاة المتقدمين أما المتأخرون منهم بداية من القرن الخامس و السادس كابن يعيش وأبي حيّان وابن مالك والسيوطي فقد اعتمدوا في شواهدهم على النص القرآني بقراءاته جملة و تفصيلا.[1]

[1] – سالم صالح ، أصول النحو العربي ، ص 170

المحاضرة (3) السماع (2)

ثانيا ـ الحديث النبوي الشريف

إنه الجانب القولي من سنة النبي ﷺ التي تتفرع إلى فعلية و تقريرية و قولية .

يأتي الحديث في المرتبة الثانية من حيث الاحتجاج بعد القرآن الكريم ، لأنّ قائله هو رسول الله ﷺ أفصح العرب بلا منازع .

تدوينه :

لم يحظ الحديث النبوي الشريف بالتدوين مبكرا كما حظي بذلك القرآن الكريم ، بل كان النبي ﷺ ينهى الصحابة رضوان الله عليهم عن كتابته فهو القائل : " لا تكتبوا عني ، و من كتب غير القرآن فليمحه ، وحدثوا عني ولا حرج ، ومن كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار.[1]" ، والسبب واضح هنا في نهيه عليه الصلاة و السلام ، إنه الخشية من أن يختلط الحديث بالقرآن .

إن هذا النهي هو الذي أخّر كتابة السُنّة عموما والحديث النبوي خصوصا حتى عهد الخليفة عمر بن عبد العزيزﷺ(101ه) الذي لاحظ ما لحق حديث رسول الله ﷺ من نسيان بسبب تناقص حفظته من الصحابة وكذلك نشاط أهل الوضع و الافتراء بسبب عوامل سياسية وعصبية وغيرها . لذلك كتب إلى أبي بكر بن حزم (120ه) نائبه في الإمرة و القضاء على المدينة أن" انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه فإني خفت دروس العلم و ذهاب العلماء [2]." فانطلقتْ منذ ذلك العهد كتابة الحديث النبوي الشريف المتواتر و المشهور والآحاد و الصحيح و الضعيف والغريب ...ووجدت قواعد الجرح و التعديل ، حتى وصلوا في النهاية إلى إنتاج الصحاح الست في الحديث و هي صحيح البخاري و مسلم وسنن أبي داوود والترمذي والنسائي وابن ماجة .

مكانة الحديث النبوي في شواهد اللغة: إن المتصفح لما انطوى عليه تراثنا الضخم في اللغة و النحو ليلمس ظاهرة واضحة وهي أن النحاة خاصة و اللغويين عامة يقفون من الاستدلال بالحديث النبوي الشريف مواقف ثلاثة: طائفة منعت الاستشهاد بالحديث وأخرى أجازت ذلك

---

[1] – صحيح مسلم ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، (د.ت) ، 2298/4

[2] – أبو محمد عبد الله الدارمي ، تحقيق: حسين الداراني ، دار المغني ،م.ع.السعودية ، ط1(1412ه/2000م) ، 430/1

وثالثة توسطت في الحالين :

فأما **الطائفة التي منعت** ولم تعتمد حديث الرسول ﷺ شاهدا أساسيا من شواهد النحو فتتمثل في المتقدمين من النحاة ، كسيبويه (180هـ) مثلا الذي لم يستشهد إلا بثلاثة أحاديث والفراء (207هـ) الذي لم يتجاوز ثلاثة عشر حديثا ولا يختلف عنهم في ذلك آخرون كالمبرد(285هـ) والفارسي(377هـ) و غيرهما.

فلماذا قلّل هؤلاء من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ؟

لم يصرح هؤلاء بالسبب ، لكن يمكن استنتاج الأسباب الآتية :

1 – أغلب الأحاديث التي ثبتت عن رسول الله ﷺ إنما هي بالمعنى لا باللفـــــظ، والهدف الأول للنحوي هو اللفظ الذي اشتمل عليه الحديث لا الحكم الذي تضمنه، لهذا نجد جملة من الأحاديث اتفقت في المعنى و اختلفت في اللفظ منها:

- جاء في صحيح البخاري :

"...لا تكذبوا عليَّ فإنه من كذب عليّ فليلج النار "

"...من كذب عليَّ فليتبوأ مقعده من النار "[1]

- جاء في صحيح مسلم :

"...من تعمد عليّ كذبا فليتبوأ مقعده من النار".

"...من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"[2].

2 – إذا عدنا إلى عصور النحو الأولى (سيبويه 180هـ) فإننا نجد أن علم الحديث لم يكتمل بعد ولم ينضج ولم تظهر إلى الوجود الكتب الصحاح وأولهم صحيح البخاري (194هـ–256هـ) إنما كانت البيئة ملأى بالأحاديث المختلفة وفيها الصحيح والموضوع، لذلك أعرض النحاة عن الاستدلال بالأحاديث جميعها في حين أنهم عادوا إلى الاستدلال بالحديث الشريف عندما ظهرت الأحاديث الصحيحة وتميزت عن الموضوعة والمفترات وهذا الذي فعله ابن مالك ومن جاء بعده كابن هشام وابن عقيل.

3 – إذا ما قارنا بين النحاة والفقهاء في علاقاتهم بالحديث فإننا نجد أن الفقهاء ألصق به

---

[1] – صحيح البخاري ، تحقيق: مصطفى ديب البغا ، 52/1

[2] – صحيح مسلم ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، 10/1

و أحوج إليه من النحاة ؛ لأنه بالنسبة لهم المصدر الثاني في التشريع و ليس لهم غيره بعد القرآن الكريم ، أما أهل النحو فلهم بدائل عنه في كلام العرب شعره و نثره.

4 – الخشية من الوعيد الذي يصدق على من الكذب على رسول الله ﷺ والكذب لا يكون مباشرا بالضرورة إنما يكفي أن يُنقَل عن الكذّاب أو الوضاع وكم وقع الصالحون في شراك الكذبة[1] .

5 – رواة الحديث لم يكونوا عربا كلهم بل كان فيهم الأعاجم الذين لا يحتج بعربيتهم.

أما **الطائفة الثانية** وهم الذين أجازوا الاستشهاد بالحديث مطلقا فكانوا في غالبيتهم من اللغويين المشتغلين بتصنيف المعاجم كالأزهري (370هـ) والجوهري (393هـ) وابن سيده (458هـ) أما النحاة من هذه الطائفة فقليل ومنهم الزمخشري (538هـ) وابن خروف (609هـ) وابن مالك (672هـ) وابن هاشم (761هـ) ومن حجج هؤلاء في الاستشهاد :

أ– أحاديث رسول الله ﷺ أصح سندا مما يروى من أشعار العرب .

ب– لا عبرة بأن أغلب الرواة من الأعاجم لأن ذلك يمكن أن يقال في رواة الشعر و النثر (حماد الراوية من الديلم ، وأبو عبيدة معمر بن المثنى أعجمي شعوبي يبغض العرب).

ج– إن الأحاديث النبوية التي نسب إليها اللحن أمكن تأويلها بحيث ظهر لها وجه من الصحة.

د– إن إباحة رواية الحديث بالمعنى لا تحول دون الاستشهاد به ما دام علماء الحديث قد اجتهدوا في تحري رواية الحديث في لفظه ومعناه.[2]

أما **الطائفة الثالثة** وهم الذين توسطوا بين المنع و الجواز فمنهم الشاطبي (790هـ) الذي أنكر على النحاة استشهادهم بكلام أجلاف العرب و تركهم الاستشهاد بالأحاديث

---

[1] – قال الأصمعي : "إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قول النبي (ص) "من كذب عليّ فليتبوأ مقعده من النار " لأنه لم يكن يلحن ، فمهما رويت عنه و لحنت فيه فقد كذبت عليه . ينظر : في أصول النحو ، سعيد الأفغاني ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، دمشق (1414هـ/1994م) ، ص56

[2] – سالم صالح ، أصول النحو العربي ، ص 235

الصحيحة ، ومن هؤلاء أيضا السيوطي (911هـ) ، وهو الموقف نفسه الذي وقفه محمد خضر حسين (ت 1377هـ) عندما دعا إلى اعتماد عدد من الشروط للاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة وتتلخص هذه الشروط في أنه لا يستشهد إلا بالأحاديث التي وردت في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب الست وأن يظهر أن المقصود بالحديث لفظه زيادة على معناه.

المحاضرة (4) السماع (3)

ثالثًا- كلام العرب

أكب علماء اللغة على طلب كلام العرب، وبدا ذلك واضحاً في ملازمتهم لبعض الأعراب ورحلاتهم إلى البوادي ، ينقلون عن هؤلاء ويكتبون ، ولما لمس أهل البوادي هذا الاهتمام المتزايد بهم أبوا إلا أن يساهموا في هذه الحركة العلمية آنذاك ، فكان منهم من رحل إلى الحواضر وأقام على أطراف المدن ، فقد ذكر أنه نزل بالبصرة بعض تميم وبالكوفة بعض مضر وببغداد أعراب الحطمة [1]، فغدت الرواية تخصصاً عالياً مرموقاً اشتهر بذلك أعلام منهم : أبو عمرو بن العلاء (154هـ) و المفضل الضبي (167هـ) وأبو عبيدة معمر بن المثنى(209هـ) والأصمعي (216هـ) وابن الأعرابي (231هـ) ، بل صار أكثر من ذلك حرفة يبتغي من ورائها الكسب وعرف بذلك أعراب ذكر بعضهم ابن النديم في الفهرست ومنهم أبو البيداء الرياحي وأبو زياد الكلابي وجهم بن خلف المازني[2].

وهكذا صار النقل عن العرب عملية شائعة لها رواج بين المتعلمين وغيرهم ، لذلك صار لزاماً على علماء اللغة أن يضعوا شروطاً لقبول الرواية.

شروط الرواية:

حدد العلماء بيئة الفصاحة زماناً ومكاناً، فأما زمانها فلا ينبغي أن يتجاوز قرناً ونصفاً قبل الإسلام أما بعد الإسلام فيمتد إلى منتصف القرن الثاني للهجرة عند الحضر، ويمكن أن يتسع إلى القرن الرابع للهجرة عند أهل البادية. وأما مكانها فينحصر في القبائل التي لم تفسد ألسنتها بسبب التأثر بالأعاجم ، وهي قيس وتميم وأسد ، وبعض كنانة وبعض طيء ، إضافة إلى هذيل[3] ، ويورد السيوطي في كتابه " المزهر " الأسباب التي صرفت العلماء عن الأخذ بلغة قبائل عربية من غير الست المذكورة يقول :

" ... فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام لمحاورتهم أهل مصر والقبط ولا من قضاعة وغسان وإياد لمجاورتهم أهل الشام و أكثرهم نصارى يقرأوون بالعبرية ولا من تغلب والنمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان ولا من بكر لمجاورتهم للنبط والفرس ولا

---

[1]- الحطمة : بطن من بني عبد القيس (اللسان 140/12)

[2] - ابن النديم ، الفهرست ، تحقيق: إبراهيم رمضان ، دار المعرفة ، بيروت ، ط2، (1417هـ/1997م) ، ص 67 ، 69

[3] - سعيد الأفغاني ، في أصول النحو ، ص 59

من عبد القيس وأزد عمان لأنهم لانهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس ، ولا من أهل اليمن لخالطتهم للهند والحبشة، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدؤوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم[1]".

ولم يكتف علماء اللغة بتحديد بيئة الفصاحة زماناً ومكاناً بل وضعوا شروطاً للناقل وشروطاً للمنقول .

شروط الناقل :

1. أن يكون عدلاً
2. أن يثبت ما نقله عن العرب بسند صحيح
3. أن ينقل عمن قوله حجة في أصل اللغة
4. أن يكون الناقل قد سمع منهم حساً

شروط المنقول :

1. أن يكون صحيح السند في نسبته إلى العرب
2. أن يكون منتميا إلى بيئة الفصاحة زماناً ومكاناً
3. أن يكون المنقول عنه معلوماً غير مجهول

عيوب الرواية:

إن الاهتمام بالرواية والمبالغة في طلبها أوقع في مزالق ، وعيوب تدعو إلى الريبة فيما يروى على الرغم من أن العلماء ضبطوا السماع بشروط ، إلا أن هذه الشروط لم تحترم في معظمها فوجدت هذه العيوب و الأخطاء ، والتي منها :

1. عدم التثبت من صحة المنقول ، فهذا سيبويه إمام النحاة يكتفي من الرواية بإسنادها إلى ثقة فيقول :" حدثني من لا أتهم أو حدثني الثقة أو من أثق به " ، وهذا دون التثبت من صحة الكلام المروي عن العرب كاستدلاله على جواز التسكين في الشعر ببيت امرئ القيس :

[1] – السيوطي ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، شرح وتعليق: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرون ، دار المكتبة العصرية ، بيروت ، (1408هـ/ 1987م) ، 212/1

فاليوم أَشْرَبْ غير مستحقب * إثما من الله ولا واغل**[1]

وهذا ما لم يوافقه عليه أبو العباس المبرد الذي أثبت الرواية الصحيحة للبيت وهي:

فاليوم أُسْقَى غير مستحقب * إثما من الله ولا واغل**

2. التساهل في شرط العدالة عند الراوي، فعلى الرغم من أنهم حصروا العدالة في الرواة دون الأصل، إلا أن هذا الشرط يبقى نظرياً فقد اتسعت الرواية إلى كثير من أهل الفرق والأهواء فقد رووا عن حماد الراوية وخلف الأحمر، وقد عرفا بالانتحال طمعاً في الشهرة والكسب.

3. الخروج عن دائرة الفصاحة إذ لم ينحصر أمر الاستشهاد في القبائل المذكورة بل تجاوزها إلى غيرها فرووا عن الأخنس بن شهاب وهو من تغلب، وعبد الله بن العجلان وهو من قضاعة ولقيط بن يعمر وهو من إياد، أما زمانا فقد وصل الاستشهاد إلى شعراء القرن الثالث من الحضر كالرياشي (210هـ) وأبي العتاهية (211هـ) والبحتري (284هـ) ... وتجدر الإشارة هنا إلى أن النحاة الذين تجاوزوا بيئة الفصاحة إنما هم من المتأخرين كابن جني (392هـ) و ثعلب (291هـ) والسيوطي (911هـ) .

4. النقل عن المجاهيل : ذُكر أن كتاب سيبويه تضمن خمسين شاهداً مجهول الصاحب، لكن ما ينبغي أن يعرف هو أن ما كان مجهولاً في عصر الراوي أو بيئته أو قبيلته أو لدى الراوي نفسه فإنه قد يكون معلوماً عند غير ذلك ، بدليل أن هنالك شواهد لا يُجمع على الجهل بقائلها ، وهناك من اعتُقِد بأنه مجهول لكنه عرف بعد ذلك.

مثال ذلك استدلال الكوفيين على جواز مدّ المقصور لضرورة الشعر بقول الشاعر:

يالك من تمر ومن شيشاء * ينشب في المسعل واللهاء**[2]

قال الفراء: " إن هذا الرجز لأعرابي من أهل البادية. " ولم يسمه.

قال أبو عبيد البكري :" هو لأبي المقدام الراجز. "

والشاهد في البيت " الهاء" وردت ممدودة والأصل فيها القصر " اللهى".

---

[1] – سيبويه ، الكتاب ، تحقيق: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط4، (1426هـ/2006م) ، 204/4

[2]– شيشاء : التمر الذي لا يشتد نواه (اللسان 311/6) المسعل : موضع السعال من النطق (اللسان336/11)

المحاضرة (5)

القيـــــاس

تعريفه:

القياس، لغة : التقدير، جاء في اللسان : " قاس الشيء ، يقيسه قيسًا وقياسًا ... إذا قدّره على مثاله ، يقال هذه خشبة قيس أصبع أي قدر أصبع ، ويقال أيضًا: قايست بين شيئين إذا قارنت بينهما ."[1]

يفهم من هذا أنّ القياس في اللغة يفيد معنى التقدير الذي يقوم على المقارنة.

أما اصطلاحًا فهو : " حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"، وقيل "حمل فرعٍ على أصل بعلّةٍ " ، وقيل " اعتبار الشيء بالشيء بجامعٍ " وقيل" إلحاق الفرعٍ بالأصل بجامع ."[2]

أهميته :

يعدّ القياس الدعامة الأساسية التي قام عليها النحو ، ويمكن القول أنه لولاه ما كان هناك نحو، يقول الكسائي :

إنما النحو قياس يُتبع * وبه في كل أمر يُنتفع**[3]

فيستحيل أن يكتفي العربي في كلامه بما هو مسموع فقط ، بل يمكن أن يقيس عليه كلامًا آخر، فـ"ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب "[4].

تاريخ القياس:

متى بدأ القياس وكيف تطور ؟

القياس هو الأساس في عملية التقعيد النحوي ، ومن المسلَّم به أن يكون قد بدأ بسيطًا ثم تطور عبر الزمن ، وما المراحل التي قطعها القياس إلاّ محطات زمنية تألق خلالها علماء كانت لهم مناهجهم المتميزة وإبداعاتهم التي أفادوا بها من جاء بعدهم ، لذلك يمكن أن نوجز

تاريخ القياس في مراحل ثلاث هي:

---

[1] – ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، مادة : قاس ، 187/6

[2] – أبو البركات عبد الرحمن الأنباري ، لمع الأدلة في أصول النحو ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، ،ص93

[3] – ابن جني ، الخصائص ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، 126/1

[4] – نفسه ، 357/1

*** المرحلة الأولى:**

ويمثلها عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (117هـ) ، فقد قال عنه ابن سلاّم الجمحي أنّه أول من بعج النحو ومدّ القياس والعلل[1] ، فحتى وإن كانت الأسبقية –كما ذكر الدارسون– لأبي الأسود الدؤلي ، غير أنّ الحضرمي أسرف فيه وتوسّع فنسبت له البداية الحقيقية ، فلم يعد ملاحظات عابرة تقوم على محاكاة الجمل العربية في الاستعمال ، وإنما صار قياسًا نظريا فيه حكم على حكم وفيه الكشف عن العلل وإن بشكل بسيط [2]، وقصة عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي مع الفرزدق تقدم صورة عن القياس والتعليل ، فقد روي أن الفرزدق مدح عبد الملك بن مروان الخليفة الأموي بقصيدة منها هذا البيت :

وعضُّ زمانٍ يا ابن مروان لم يدع * من المال إلاَّ مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ**[3]

فقال له ابن أبي إسحق الحضرمي : بِمَ رفعت "مُجَلَّفُ" ؟

فأجابه الفرزدق : بما يسوءك وينوءك [4].

وفي قصيدة أخرى يقول الفرزدق واصفًا سفره الشاق من أجل الوصول إلى الممدوح :

على عمائِمِنا تُلقَى وأرحُلُنا * على زواحف تُزجَى مُخُّهَا رِيرِ**

فخطَّأه في "رِيرِ" فلا يجوز جرها لأنها خبر للمبتدأ "مُخُّهَا" ، فصوَّبَ له البيت بقوله : " ألا قلت :" على زواحفَ نُزْجِيهَا مَحَاسيرِ " ، وهنا غضب الفرزدق وهجا الحضرمي بقوله :

فلو كان عبد الله مولًى هجوتُه * ولكنَّ عبد الله مولَى مَوَالِيَا**

ومع ذلك لم يسكت ابن أبي اسحق وعقّب بالقول : " أخطأت إنما هو مولَى مَوَالٍ "[5] يريد أن كلمة "مواليا" وهي المضاف إليه قد أجريت مجرى الممنوع من الصرف

---

[1] – ابن سلاّم الجمحي ، طبقات فحول الشعراء ، تحقيق : طه أحمد إبراهيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ط1 ، 1982/1402 ، ص 30.

[2] – سالم صالح ، أصول النحو ، ص57

[3] – المسحت ، من سحت المال ، يسحته أي يُفنيه ، مال مسحت : مال فانٍ / مُجلّف : البقية من المال . ينظر : ابن منظور ، اللسان ، مادة (سحت) ،و مادة (جلف) 41/2

[4] – أبو البركات عبد الرحمن الأنباري ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تحقيق : إبراهيم السامرّائي ، 28/1

[5] –ابن سلاّم الجمحي ، طبقات فحول الشعراء ، ص 31 ، 32 ، 33

فجُرَّت بالفتحة نيابة عن الكسرة ، وكان الأوْلى حذف الياء واستبدالها بتنوين العوض باعتبارها اسمًا منقوصًا قياسًا على "غواشٍ وجوارٍ ..." .

*** المرحلة الثانية:**

وفيها برز الخليل بن أحمد الفراهيدي ، وقد عرف بمنهجه العلمي الدقيق ، فقد اخترع علم العروض وألّف معجم العين . لم يترك الخليل كتابًا في النحو ، إنما كانت آراؤه وإبداعاته بين دفتي كتاب تلميذه الأمين سيبويه .

يكاد يجمع الدارسون على أنّ الخليل هو من رفع قواعد العربية وشاد صرحها بما رسم من مصطلحات وضبط من قواعد وشعّب من فروع[1] ، وهذا النموذج من قياسه يثبت ألمعية الرجل وذكاءه . جاء في الخصائص لابن جنّي :

" نسبت العرب إلى (تِهامة) فقالت (تَهاميّ) على القياس و(تهامٍ) على غير القياس ، كما قالت (شَأْمِيّ) و (شَآمٍ) وجعلوا ألف (تَهَامٍ) بدلاً من إحدى يائيْ النسب .

قال ابن جني : فإن قلت : فإنّ في تهامة ألفًا فلِمَ ذهبتَ إلى أنّ الألف في (تهامٍ) عوض من إحدى الياءين للإضافة ، قيل : قال الخليل في هذا : إنّهم كأنّهم نسبوه إلى فَعْلٍ أو فَعَل ، وكأنَّهم فكّوا صيغة تهامة فأصاروها إلى (تَهَم) ثم أضافوا إليه فقالوا (تَهَامٍ) ، وإنما ميّل الخليل بين فَعْلٍ وفَعَل ، ولم يقطع بأحدهما لأنه قد جاء هذا العمل في هذين المثالين جميعًا وهم (الشّأْم) و(اليَمَن) ، وهذا الترجيم الذي أشرف عليه الخليل ظنًّا قد جاء به السماع نصًّا، أشدنا أبو علي قال أنشد أحمد بن يحي :

أرّقني الليلة برق بالتَّهَمْ * يالك برقًا من يشقْه[2] لا ينم**

يقول ابن جني : " فانظر إلى قوة تصور الخليل إلى أن هجم به الظنّ على اليقين "[3]

ومَثَّلُ الخليل في هذه المرحلة يونس بن حبيب الذي وجد فيه الناس خير خلف للخليل بعد وفاته ، ومن أمثلة القياس عنده ما نقله سيبويه ، قال سيبويه : سألت يونس عن قوله : متى تقول أنه منطلق ؟ قال إذا لم ترد الحكاية وجعلت (تقول) مثل (تظنّ) .

---

[1] – شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، دار المعارف ، مصر ، ط 10 ، 2008 ، ص56

[2] – وفي اللسان ، " من يشِمْهُ " ، ينظر : اللسان ، 72/12

[3] – ابن جني ، الخصائص ، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي ، 472/1

*** المرحلة الثالثة:**

وهي المرحلة التي تأثر فيها النحو العربي بالمنطق اليوناني ولعلّ أوّل نحاتها أبو بكر بن السرّاج ومن جاء بعده خصوصًا أبو سعيد السيرافي وأبو علي الفارسي وأبو عيسى الرماني ، فقد تأثر السيرافي في أسلوبه بأساليب المتكلمين في الجدل ومحاولة الإقناع أما أبو علي الفارسي فقد تكامل عنده وعند تلميذه ابن جني مبدأ التعليل والقياس الذي أخذ به الخليل وسيبويه ، وأبو علي هو القائل : " لأن أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ، ولا أخطئ في مسألة واحدة من القياس ." أما الرمّاني فقد قيل عنه أنه كان عنده كلام ونحو ومنطق ، وكان مولعًا بالحدود والتعريفات .

ونمثّل لهذه المرحلة بما جاء في شرح الرماني لكتاب سيبويه .

يتناول الرماني موضوع التنوين الذي هو علامة التنكير ، فيقول :

" وإنما جاز أن يكون التنوين علامةً للنكرة في الأصوات المبنية لغلبته على النكرات في أكثر الأسماء ، فأكثر ما لا ينصرف في المعرفة ينون في النكرة ، والأجناس تنون في النكرة وتتمتع بالألف واللام في المعرفة ، ووجه آخر وهو أنّ التنوين لما عاقب الألف واللام معاقبة النقيضين دلّ على خلاف ما تدلّ عليه الألف واللام، كما أنّ كلّ نقيض فهو دليل على خلاف معنى نقيضه، فلمَّا دلّ الألف واللام على المعرفة دلّ نقيضه الذي هو التنوين على النكرة في هذه الأصوات المبنية."[1]

[1] – مازن المبارك ، الرماني النحوي في شرحه لكتاب سيبويه ، دار الفكر ، بيروت ، ط3 ، 1995 ، ص232

المحاضرة (6)

أركان القياس

قبل التطرق إلى أركان القياس ، من الأفضل التذكير بتلك الصلة الوثيقة بين القياس عند الفقهاء والقياس عند النحاة .

فإذا كان الفقهاء يعرّفون القياس بقولهم : " إنّه مساواة فرع لأصل في علة حكمه "[1] ، فالنحاة أيضًا يقولون : " حمل فرع على أصلٍ بعلَّة "[2] ، فالقياس عند الفقهاء والنحاة : أصل وفرع وحكم وعلّة .

مثاله عند الفقهاء :

حمل النبيذ على الخمر للعلة الجامعة وهي الإسكار فيصبح حكم النبيذ: التحريم .

مثاله عند النحاة :

حمل نائب الفاعل على الفاعل للعلة الجامعة وهي الإسناد ، فيصبح حكم نائب الفاعل: الرفع .

هذا مع ملاحظة أن القياس النحوي لا يتطابق بالضرورة دائمًا مع القياس الفقهي ، فقد يفتقر القياس النحوي إلى العلة ومع ذلك يعد قياسًا ، وقد لا يكون فيه الأصل أصلاً ولا الفرع فرعًا لأنّ القياس النحوي ينبني أساسًا على التعريف الأصلي الذي ذكرنا وهو : " حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه ."

والآن ، ما هي أركان القياس النحوي ؟

أركان القياس النحوي أربعة هي : المقيس عليه والمقيس والحكم والعلة .

1 – المقيس عليه (المنقول أو الأصل) :

وهو المنقول من كلام العرب الذي قيس عليه وشرطه أن يكون مطّردًا غير شاذ ، فما المُطَّرِدُ ، وما الشَّاذ ؟

---

[1] – محمد الزحيلي ، أصول الفقه الإسلامي ، ص 192

[2] – أبو البركات عبد الرحمن الأنباري ، لمع الأدلة في أصول النحو ، ص 93

- المُطَّرِدُ : من الاطّراد وهو التتابع والاستمرار ، والمُطَّرِدُ من الكلام الشائع المتداول على الألسن .
- الشَّاذ : من الشّذوذ وهو التفرق والتفرّد ، والشاذ من الكلام المتفرّد الذي لا نظير له من جنسه .

فإن كان المنقول عن العرب شاذًّا استعمل دون أن يكون مقيسًا عليه ، وقد جاء منه في القرآن الكريم ، من ذلك قوله تعالى :﴿ ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ فَأَنسَىٰهُمۡ ذِكۡرَ ٱللَّهِ ﴾ (المجادلة 19) ومثل " استحوذ " "استنوق" ، على خلاف : " استعاذ ، واستباح ، واستجاب ..

وللتعامل مع الشاذ في القياس ملاحظتان:

- لا يشترط في الشذوذ أن يكون في السماع فقط ، بل يمكن أن يكون في الترك ، فلا ينبغي أن يقاس على ما تركته العرب ، مثل : وَذَرَ ، وتَرَكَ لأنها لم تقلهما .
- يجوز القياس على قليل الاستعمال لكنّه غير مطّرد ، كـ" شَنَئِيٌّ " المنسوب إلى "شَنُوءَة " والأصل فيه " شَنُوئِيٌّ " ، فأجروا " شَنُوءة " مجرى " حَنِيفَة – حَنَفِيٌّ " ، صار بعدها كل " فَعُولَة " يُنسبُ إليه بـ " فَعَلِيٌّ " مثل : ركوبة – ركَبِيٌّ / حلوبة ، حلَبِيّ ..

2 – المقيس (غير المنقول أو الفرع) :

إذا أمكن حصر المقيس عليه لأنه منقول عن العرب ، فإنّه من غير الممكن حصر المقيس لأنّ المستعمل لكلام العرب لم يسمع كل كلامهم ، وإنّما ما قاسه من كلامه على كلامهم فهو من كلامهم ، فإذا سمع : قام زيد ، قاس عليها : كرُم خالد ، وعلى هذا الأساس يجوز الارتجال ، يقول ابن جني : " إنّ الأعرابيّ إذا قويت فصاحته ...ارتجل ما لم يسبقه أحدٌ قبله به ." ونقل صاحب الخصائص في موضع آخر حوارًا له مع عبد الله الشجري إذ سأل ابن جنّي عبد الله الشجري قائلاً : كيف تجمع دُكّانًا ؟ قال : دكاكين. فقلت : سرحانًا ؟ قال: سراحين . قلت : فعثمانًا ؟ قال: عثمانون. فقلت له : هلاّ قلت أيضًا : عثامين ؟ قال: إيش عثامين ؟ أرأيت إنسانًا يتكلّم بما ليس من لغته ، والله لا أقولها أبدًا ."[1]

فهذا الأعرابي يعلم أنّ "عثمان" اسم علم وليس اسم جماد أو حيوان وعليه يجب أن

[1] – ابن جني ، الخصائص ، 242/1

يقاس على : محمد وأحمد وخالد ...

وبهؤلاء الفصحاء وبقياسهم تنمو اللغة وتزدهر ، وعلى هذا اعترض الخليل على قياس أحدهم عندما قال :

ترافع العزّ بنا فارفَنْعَعَا

قياسًا على قول العجّاج :

تقاعس العزّ بنا فاقعنسسا[1]

وقد يمارس القياس من غير الفصحاء ، إنما بناءً على قواعد مطَّردة مجمع على صحّتها ،

كأن يقال : ابنِ من "ضَرَبَ ودَخَلَ " على وزن " جَعْفَر " أي " فَعْلَل " ، فيقول : ضَرْبَبْ ، ودَخْلَلْ ، وهذا صحيح لأنّ العرب استعملت هذا الوزن .

3 – الحكم :

الحكم النحوي هو القاعدة أو النتيجة التي أفضى إليها الاحتكام إلى كلام العرب بأن يستنبط منه مباشرة أو أن يقاس عليه ما كان في معناه ، وينقسم الحكم النحوي إلى :

- واجب : كرفع الفاعل ونصب المفعول وجرّ المضاف إليه إلى غير ذلك من الأحكام الثابتة المطّردة .
- ممنوع : وهو عكس السابق كنصب الفاعل ورفع المفعول وضم المضاف إليه
- حسن : ومثاله رفع المضارع الواقع جزاءً بعد الفعل الماضي ، نحو: إنْ قامَ زيدٌ يَقُومُ عمرو . ومنه قول الشاعر :

وإن أتاه خليل يوم مسألة يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حرم

فرفْع المضارع الواقع جوابًا لشرط ماضٍ أو جزمه ، كلاهما حسن .

- القبيح : ومثاله رفع المضارع الواقع جزاءً بعد المضارع ، نحو: إن تَقُمْ أقومُ

ومنه أيضًا تنكير صاحب الحال ، إذ الأصل فيه التعريف ، إلاّ إذا تقدمت فيه الحال

---

[1] – ابن قتيبة ، الشعر والشعراء ، تحقيق : مفيد قميحة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 (1401هـ/1981م) ، ص19

على صاحبها ، ومنه قول الشاعر:

لعزة موحشًا طلل قديم[1]

- خلاف الأولى : نحو" ضربَ غلامُهُ زيدًا " والأوْلى أن يقال : " ضربَ زيدًا غلامُهُ"
- الجائز على السواء : كحذف المبتدأ والخبر حيث لا مانع من الحذف ولا موجب له كأن يقعا جوابًا لاستفهام . نحو:

من الناجح؟ ....زيد

من في الدار؟ إبراهيم .....

أأنت زيد[2] ؟ نعم ....

4- العلة: ليست العلة ركنا من أركان القياس فحسب، ولكنها مجال خصب من مجالات البحث النحوي عند علماء السلف ولذلك سندرسها في محاضرة لاحقة مستقلة.

[1] – الزمخشري ،المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بوملحم ، مكتبة الهلال ، بيروت، ط1، 1993 ، 91/1.

[2] – السيوطي ، الاقتراح ، تحقيق: محمد قاسم ، ص29

المحاضرة 7 العلة النحوية

سنتناول العلة في هذه المحاضرة لا باعتبارها الركن الرابع من أركان القياس فحسب، ولكن بالنظر إلى أنها مجال خصب من مجالات البحث النحوي عند علماء السلف.

العلة النحوية في أبسط مفهوم لها هي تفسير الظاهرة اللغوية والكشف عن الأسباب التي جعلتها تَرِد على الصورة التي هي عليها. فعلة رفع الفاعل هي الاسناد إذ كل مسند إليه في العربية مرفوع، وعلة قلب الواو في "ميزان" ثقل النطق ...وهكذا.

طبيعة العلة النحوية: يمكن القول أن العلة النحوية كانت مرآة عكست الفكر السائد لدى النحاة في عصور ازدهار النحو، فكان منها العلة اللغوية الصِرفة، والعلة الفقهية والعلة الكلامية.

1- العلة اللغوية الصِرفة: تظهر في تعليلهم لما نطقته العرب بالاستثقال والخفة وكثرة الاستعمال... وقد برع في هذا شيخ النحاة سيبويه. فمن أمثله التعليل بالاستثقال علة حذف الواو في مضارع "وعد"، والخفة في قلب الواو ياء في "ميزان " و ميعاد"، وكثرة الاستعمال في ترخيم المنادى...الخ

2- العلة الفقهية: وهذه نقطة من نقاط الالتقاء بين النحويين والفقهاء وتظهر في طريقة التعليل نفسها، فعند الفقهاء ما يعرف بـ "تجاذب العلتين للظاهرة"، فكذلك الأمر عند النحاة عندما عللوا ل "ما" بوجهيها الحجازية والتميميةّ (أي العاملة وغير العاملة) فقالوا في تعليل عمل الحجازية: إنها شبيهة بـ "ليس" لأنها تنفي الحال مثلها، وتدخل على الجملة الاسمية، فلما اشبهتها في المعنى والاستعمال عملت عملها. فأما "ما" التميمية فلم تعمل لأنها تشبه "هل" من وجهين، أحدهما أن "هل" غير مختصة تدخل على الأسماء والافعال، وثانيهما أن "هل" تدخل على الكلام فتفيد معنى الاستفهام، كذلك "ما" تدخل على الكلام فتفيد معنى النفي.

3- العلة الكلامية: ونعني بها أن يذهب النحوي بعيدا في التعليل، لا يقف في طريقه عائق، فهو يعلل كل شيء وهذا هو الفرق بينه وبين الذي لا يستطيع أن يعلل كل شيء، وأوضح مثال للتعليل ذي المنحى الكلامي عند النجاة تعليلهم رفع الفاعل ونصب المفعول للفرق بينهما فرُدّ عليهم: لِمَ لا يكون العكس ؟ فأجابوا بأن الفتح أخف الحركات والضم ثقيل، وما دام الفاعل قليلا في كلام العرب، والمفعول كثيرا فخصوا المفعول

بالنصب، والفاعل بالرفع حتى يكثر في كلامهم ما يستخفون ويقل فيه ما يستثقلون.[1]

تطور العلة النحوية: التعليل آلية ملازمة للبحث العلمي، ولذلك بدأ مع بداية الدرس النحوي لكنه كان بسيطا، ويمثل هذه الفترة عبد الله ابن أبي اسحق الحضرمي وقصته مع الفرزدق مشهورة.

ثم جاء بعد ذلك الخليل بن احمد الفراهيدي وعلى يده نضج التعليل النحوي وازداد عمقا، ثم إن تعليلات الخليل كانت تعليلات لغوية صرفة لا أثر فيها لفلسفة ولا إلى جدل، فقد سئل عن نون الوقاية في كلام العرب في مثل قولك: "أكرمني"، فأجاب: نون الوقاية إنما جيء بها لكي تقي الفعل من الكسر والأصل في الأفعال أن لا تجر. كما سئل مرة أخرى عن تعليلاته لكلام العرب فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: " إن العرب نطقت على سجيتها وطبيعتها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة [أخرى] له، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظم والاقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق، والبراهين الواضحة، والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها، قال إنما فعل هذا كهذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا سنحت له، وخطرت بباله محتملة أن تكون علة لذلك، فجائز أن يكون أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها "[2]، يقول الزجاجي (337هـ) معقبا على كلام الخليل:" وهذا كلام مستقيم وإنصاف من الخليل رحمه الله".[3]

وبعد الخليل جاء سيبويه الذي كانت تعليلاته امتدادا لتعليلات أستاذه الخليل، الخليل لم يترك كتابا في النحو، ولولا سيبويه ما كنا نعرف تعليلات الخليل فاشتمل كتاب سيبويه على تعليلات الشيخ والتلميذ معا، أما عن طريقة التعليل عند سيبويه فقد كان رحمه الله

---

[1] – ينظر محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص108 وما بعدها.

[2] –.سيبويه ، الكتاب ، 369/2.

[3] – الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو، ص ص 65،66.

يعرض كلام العرب ثم يعلل لما يراه جديرا بالتعليل بطريقة انسيابية عفوية دون أن يفصل التعليل عن القاعدة النحوية، ودون أن يعتد بنفسه عند التعليل، وهذا نموذج من تعليلات سيبويه :" ... وإن شئت قلت : زيدا ضربته، وإنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره، كأنك قلت : ضربت زيدا ضربته، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره"[1].

وبعد سيبويه كان أشهر من اعتنى بالتعليل أبو إسحق الزجاجي الذي أفرد للعلة كتابه " الإيضاح في علل النحو " وجاء بتقسيماته الشهيرة للعلة والتي كانت تعبيرا دقيقا عن مستويات التعليل، فالعلة عند الزجاجي ثلاثة أقسام :

علة تعليمية (العلة الأولى): وهي التي يتوصل بها إلى معرفة كلام العرب، فإن قيل: بم ترفع زيد في قولك " جاء زيد " الجواب: لأنه فاعل وكل فاعل في العربية مرفوع.

علة قياسية (العلة الثانية): و السؤال فيها أعمق نسبيا من الأولى، إذ ينبني هذا السؤال على الإجابة في العلة التعليمية، والسؤال هو: لِمَ رُفِع "زيد " بسبب الفاعلية ؟ الجواب: لأن الفاعل مسند إليه.

علة جدلية نظرية (العلة الثالثة): وفيها يطرح السؤال أبعد مما طرح في العلة القياسية، فلا يكتفي بالإجابة عن السؤال: لِمَ نُصب زيد في مثل قولك: " إن زيدا حاضر " بأن زيدا اسم إنّ، أو أنْ "إنّ" حرف مشبه بالفعل بل يبقى التساؤل قائما: لِمَ شُبهت " إنّ " بالفعل ؟ الجواب (وهذا تعليل جدلي) : لأنها مشكلة من ثلاثة أحرف مثلها مثل الأفعال الثلاثية، أو لأنها عملت عمل الفعل المتعدي الذي تصدر الجملة وتقدم فيها المفعول به على الفاعل[2].

وبعد الزجاجي يتمثل لنا ابن جني برأيه الخاص في تعليل كلام العرب عندما يربط العلة بالحكم، فهناك علل توجب الحكم، وأخرى تحيزه، ولذلك فالعلة عنده قسمان : علة وجوب، وعلة جواز.

فأما علة الوجوب، فهي التي يلتزم فيها المتكلم بأن يورد الظاهرة اللغوية على وجه واحد هو الذي نطقته العرب، أما علة الجواز فيكون فيها المتكلم مخيرا في أن ينطق الظاهرة اللغوية على أكثر من وجه، كقلب الواو همزة في "وُقّتَت" إذ يجوز فيها الوجهان

---

[1] سيبويه، الكتاب، 1/ 81.

[2] ينظر : أبو إسحاق الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 64، 65.

"وُقِّتت " و "أُقّتت " أو كإعراب " رجل " في قولك " مررت بزيدٍ رجل صالح " إذ يجوز في " رجل " النصب على الحال أو الجر على البدلية[1].

وبالجملة فإن التعليل لكلام العرب عملية لازمت الدرس النحوي مذ كان بسيطا حتى نما وتتطور وازدهر، والجدير بالذكر أن العلة النحوية كانت بسيطة عند المتقدمين من النحاة ثم ما لبثت أن تعقدت وتشعبت عند المتأخرين، وذلك بتشعب مسائل النحو المختلفة، وللأثر العنيف للفقه الإسلامي، وعلم الكلام في أصول النحو العربي، وهكذا فقد كان للعلة النحوية عندئذ مسالك وقوادح.

أولا- مسالكها:

يراد بمسالك العلة الطرق التي يتوصل بها إلى التعليل النحوي وأغلب هذه المسالك مأخوذ مما هو عند الأصوليين من الفقهاء، من هذه المسالك:

1- الإجماع: ومعناه أن يجمع أهل العربية على أن علة الحكم هي كذا، فلا سبيل إلى الاجتهاد، كإجماعهم على أن علة تقدير الحركة على المقصور هي التعذر، وعلى المنقوص هي الاستثقال، وعلى الاسم المضاف إلى ياء المتكلم اشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء.

2- النص: والمراد به أن ينص العربي الفصيح على علة حكم من الأحكام، بحيث يكون كلامه صريحا لا إشارة فيه ولا تلميح، كالذي رواه أبو عمرو بن العلاء عندما سمع رجلا من اليمن يقول: فلان لغوب (أي: أحمق) جاءته كتابي فاحتقرها . فسأله أبو عمرو : أتقول: جاءته كتابي؟ فقال الرجل: نعم، أليس بصحيفة؟.

فظاهر كلام العربي أن فيه خطأ، لقوله: "جاءته كتابي" والصواب أن يقول: "جاءه كتابي"، لكنه علل ذلك عندما قال بأنه عامل الكتاب معاملة الصحيفة وهي مؤنث.

3- الإيماء: من "أومأ، يومئ، إيماء، وهو الإشارة الخفية، والمراد بهذا المسلك الدلالة على العلة من طريق الإشارة إليها، دون أن يكون في الكلام دلالة على المراد، لا بالمنطوق، ولا بالمفهوم، ولا بالتعريض، ولا بالكناية، ويعد هذا المسلك مقابلا لمسلك النص. ومثاله ما روي عن النبي (ص) من أن قوما من العرب أتوه، فقال: من أنتم: قالوا: نحن بنو غيّان. فقال: بل أنتم بنو رشدان.

---

[1] ينظر : ابن جني، الخصائص، 1/ 165، 166.

استنتج العلماء أن الحروف في كلمة "غيّان" ليست كلها أصلية، إنما فيها الألف والنون زائدتان، والغيّ هو الضلالة والزيغ، وهذا قياسا على نقيضتها "رشدان" وفيها الألف والنون زائدتان، لم يصرح الرسول بذلك، وإنما كان بمثابة الإشارة منه.

4- السبر والتقسيم: السبر، من: سبر الشيء، إذا اختبره، ومعنى السبر والتقسيم أن تذكر الأوجه المحتملة للتعليل ثم تختبرها وجها وجها، وتُبقي الصالح منها، وتعريفه أن يذكر الأوجه التي يتعلق بها الحكم ثم يختبرها فيبطلها جميعا أو يثبت أحدها، ومثاله مد الفاء في " فلا تقهر" من قوله تعالى: " ﴿ فَأَمَّا اليَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ الضحى9 ، هذه الفاء يجوز أن تكون عاطفة أو سببية أو استئنافية أو رابطة لجواب الشرط و بالاختبار يتضح أنها ليست إلا من أنها واقعة في جواب الشرط، فتصبح "أمّا" في صدر الجملة شرطية[1].

ثانيا- قوادحها:

يراد بها العيوب التي تفسد العلة فتجعلها غير صالحة للاستدلال. من هذه القوادح:

1- النقض: وفيه تكون العلة غير مطردة، مثل أن يقول: إنما بنيت "حَذامِ و" قطامِ" لاجتماع ثلاث علل، وهي التعريف والتأنيث والعدل، فيقال : هذا ينتقض بكلمة "أذربيجان" فإن فيها ثلاث علل أو أكثر وهي العجمة والتأنيث والعلمية والتركيب، ومع ذلك فهي معربة.

2- عدم التأثير: قد توصف العلة أحيانا بوصف لا يقويها بل يضعفها ويجعل منه قادحا فيها، ومثاله تعليل المنع من الصرف في " حُبْلَى " بكونها مختومة بألف التأنيث المقصورة، فوصف ألف التأنيث بالمقصورة زيادة لا لزوم لها، قال عبد الرحمان الأنباري: "اعلم أن العلماء، أي: أكثرهم، ذهبوا إلى أنه لا يجوز إلحاقه على الإطلاق (يقصد الوصف) سواء كان لدفع نقض أو غيره، بل هو حشو في العلة لا يجوز تعليق الحكم به"[2]. لأن علة المنع من الصرف هي التأنيث وعلامته الألف سواء أكانت ممدودة أم مقصورة.

3- فساد الاعتبار: يراد به فساد الاعتبار للعلة في الحكم وذلك عند مخالفة القياس للنص، أو هو الاستدلال بالقياس في مقابلة النص عن العرب، وبذلك يكون معناه:

---

[1] ينظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص277.

[2] عبد الرحمان الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص 125

الاستدلال بدليل له من السماع ما يناقضه، ومثاله أن يحكم النحوي بأن ترك صرف ما ينصرف لا يجوز في ضرورة الشعر، ويستدل على ذلك بأن الأصل في الاسم الصرف قياسا على مد المقصور فإنه ممنوع. فيُعترض على هذا بأنه سُمع عن العرب ترك صرف ما ينصرف للضرورة، ومنه قول حسان (من الكامل):

نَصَرُوا نَبِيَّهُمْ وَشَدّوا أَزْرَهُ * بِحُنَيْنَ يومَ تَوَاكَلَ الأَبْطَالُ**[1]

فالأصل في "حنين" منصرفة تقبل تنوين الكسر لأنها مجرورة بالباء ولكنها هنا منعت من الصرف للضرورة الشعرية.

[1] ينظر: السيوطي، الاقتراح، ص 301 وما بعدها.

المحاضرة (8)

العوامل عند النحاة
(أنواعها / أصولها)

أولا- أنواعها :

تنقسم العوامل عند النحاة إلى قسمين :

عوامل معنوية وأشهرها :

أ- عامل الرفع في المبتدأ وهو الابتداء .

ب- عامل الرفع في الفعل المضارع وهو تجرده من الناصب و الجازم

عوامل لفظية : وتنقسم تبعاً لأقسام الكلم إلى :

أ- الأفعال : وهي الأصل في العمل وتشمل كل الأفعال ومنها التامة والناقصة والجامدة وأفعال القلوب ، وأفعال المدح والذم .

ب- الأسماء : ويعمل منها ما كان شبيهاً بالفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ، و أفعال التفضيل، وهي كلها من المشتقات ، ويضاف إليها المصدر ، وأسماء الأفعال ، وأسماء الشرط وغيرها .

ج- الحروف : العاملة منها كحروف الجرّ والحروف المشبهات بليس ، ونواصب الفعل المضارع وجوازمه ، والحروف المشبهة بالفعل ...

ثانيا- أصولها :

للعوامل عند النحاة أصول يرجع إليها في إثبات الأحكام النحوية ، من هذه الأصول :

- لابّد لأي معمول من عامل، فإن لم يكن العامل موجوداً وجب تقديره ، فالحركة الإعرابية كيفما كانت رفعا أو نصبا أو جرّاً هي نتيجة عوامل موجودةً أو مقدّرةً .
- تقدّر العلامة الإعرابية تبعاً للعامل ، فتقدر الكسرة في آخر الاسم المقصور إذا سبق بحرف جرٍّ مثلا .
- لا يجتمع عاملان على معمول واحد ، وهذا هو الأصل الذي بني عليه باب التنازع كما في قوله تعالى : " قال آتوني أفرغ عليه قطراً " الكهف
- لا يجتمع معمولان لعامل واحد. وهذا هو الأصل الذي بني عليه باب الاشتغال،

مثل قوله تعالى : ﴿ وَٱلۡأَنۡعَٰمَ خَلَقَهَاۚ لَكُمۡ فِيهَا دِفۡءٞ ﴾ النحل: ٥

- لا يُفصل بين العامل ومعموله ، وعلى وجه الخصوص عندما يكون العامل حرفاً ، أما الفعل فيمكن أن يتجاوز هذا المبدأ لقوة الفعل .
- غير العامل يعمل إذا شابه العامل ومثاله " لا "، و" ما " المشبهتان بـ " ليس ".
- قد يكون العامل وسطاً بين القوة والضعف، فيأخذ من القوي بعض مميزاته ويتجاوز الضعيف في خصوصياته. ومثال هذا العامل " ليس " هي فعل بمنزلة " كان " لكنها أضعف منها لأن "كان" متصرفة وليست جامدة ، وهي حرف بمنزلة " ما " لأنها تنفي الحال لكنها أقوى منها لأنها فعل ، ولذلك جاز تقديم خبر " ليس" على اسمها بخلاف "ما "، ولم يجز تقدم خبر" ليس" عليها بخلاف " كان".
- يمكن أن يبطل عمل العامل إذا شبه بغير العامل مثل : أن المصدرية الناصبة للمضارع يبطل عملها إذا عوملت معاملة "ما" المصدرية كمن قرأ :

﴿ لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾البقرة: ٢٣٣ (بضم "يُتِمُّ" وعدم إعمال "أن") ، وكذلك الشأن في " إن" الشرطية إذا حملت على " لو" .

- قد يحذف العامل ويبقى عمله مثل نصب الفعل المضارع بـ" أن" المضمرة وجوباً بعد واو المعية أو فاء السببة ولام الجحود ... وكذلك العامل في نصب المنادى .
- رتبة العامل الصدارة : إذ الأصل أن يتقدم العامل على المعمول ، ولكن عندما يكون العامل قوياً كالفعل جاز له العمل متقدماً أو متأخراً .
- يجوز أن يكون العامل عاملاً ومعمولاً في الوقت نفسه ، وهذا كقولك : رأيت الضاربَ زيداً بخلاف ما ذهب إليه الكوفيون من جواز الترافع بين المبتدأ والخبر.
- بعض العوامل يلغى عمله :إذ الأصل في العوامل أن تعمل وقد يحيد عن هذا الأصل أحياناً مثل " أن" التي يبطل عملها عندما تلحقها " ما " الكافة .
- العوامل المختصة بالأفعال لا تعمل في الأسماء والعكس صحيح . مثاله : لام التعليل لا تنصب الفعل المضارع بنفسها لأنها مختصة بالأسماء و إنما ينصب بأن مضمرة وجوبًا ، فـ"أن" مختصة بالأفعال .[1]

[1]– إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ط1 ، 1937 ، ص 23 وما بعدها

نظرية العامل

ذهب النحاة إلى أن حركات الإعراب ناتجة عن عوامل جلبت هذه الحركات، فالفعل هو العامل في رفع الفاعل ونصب المفعول ، والحرف هو العامل في جر الاسم بعده ، و"إنّ" وأخواتها هي العامل في نصب الاسم بعدها ، وهذا معنى قولهم " الإعراب أثر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع ".

تطور نظرية العامل :

يختلف الدارسون في أصل النظرية ومنشئها ، ففريق يرى أن أصل القول بالعامل إنما وفد على الدرس النحوي من خارجه من الفلسفة وعلم الكلام والفقه ، وفريق ثانٍ يرى أنّ أصل النظرية انبثق من واقع الدرس اللغوي نفسه .[1] وبوجه عام فإن البداية كانت في تلك التساؤلات عن الحركات الإعرابية التي كشف عنها أبو الأسود الدؤلي ، ومن جاء بعده كعبد الله بن أبي إسحق الحضرمي (117هـ) ، وعيسى بن عمر الثقفي (149هـ) ، وأبي عمرو بن العلاء (154هـ) ثم الخليل بن أحمد الفراهيدي (175هـ) ، ويشترك هؤلاء في أن كلاًّ منهم يتأمل ما سمع عن العرب ويحاول أن يقدم تفسيرًا يكشف به العامل في الرفع أو النصب أو الجر ، فهذا عيسى بن عمر الثقفي يجيز قولهم:" ادخُلوا الأولُ فالأولُ " بدلاً من " الأولَ فالأولَ" ، فنقل الكلمتين من كونهما حالاً إلى أنهما فاعل لفعل محذوف ، والتقدير "لِيَدْخُلْ " . أما أبو عمرو بن العلاء فإنّه يقرأ " سبأً " بالفتح بدل تنوين الجر "سبأٍ" في قوله تعالى :﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍۭ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴾ النمل: ٢٢ فترك صرف "سبأ" لعلة التأنيث على أنه اسم قبيلة. واستمر الأمر كذلك حتى جاء سيبويه وأجمل في كتابه كثيرًا من ملاحظات السابقين وأضاف إليها ملاحظاته هو، فبلغت على يده نظرية العامل مستوىً راقٍ يخدم الدرس النحوي ويدعمه.

وإلى هذا الحدّ لم تختلط لدى النحاة تعليلاتهم وعواملهم التي يكشفون عنها بتعليلات الفلاسفة والمناطقة، فالخليل عندما يعلل ورود النون بين ياء المتكلم والفعل في مثل "أكرمني" ، يقول: إنها جاءت تقي الفعل من الكسر والفعل لا يُجر.

ومن بعد سيبويه ظهر التأثير الفلسفي عنيفًا في نظرية العامل، وإنّ المناظرة التي جرت بين أبي عمرو الجرمي(225هـ) وأبي زكريا الفراء(207هـ) دليل على ذلك، وها هي ذي في

---

[1] – مصطفى بن حمزة ، نظرية العامل في النحو العربي – دراسة تأصيلية تركيبية ، (د.د/م) ط1، (1425هـ/ 2004م) ، ص124

المحاورة الآتية :

الفراء : أخبرني عن قولهم : " زيدٌ منطلقٌ ، لِمَ رفعوا زيدًا ؟

الجرمي : تعريته من العوامل اللفظية .

الفراء : فأظهره .

الجرمي : هذا معنى لا يظهر .

الفراء : فمثّله .

الجرمي : لا يتمثل .

الفراء : ما رأيت كاليوم عاملاً لا يظهر ولا يتمثل .

الجرمي : أخبرني عن قولهم : " زيدٌ ضربتُهُ " ، بِمَ رفعتم زيدًا ؟

الفراء : بالهاء العائدة على زيد .

الجرمي : الهاء اسم فكيف يرفع الاسم ؟

الفراء : نحن لا نبالي من هذا . فإنّا نجعل كل واحد من المبتدأ والخبر عاملاً في صاحبه في نحو " زيدٌ منطلقٌ ".

الجرمي : يجوز أن يكون كذلك في "زيد منطلق " لأنّ كل واحد من الاسمين مرفوع في نفسه ، فجاز أن يرفع الآخر ، وأما الهاء في (ضربته) فهي في محل نصب فكيف ترفع الاسم ؟

الفراء : لم نرفعه به وإنما رفعناه بالعائد .

الجرمي : وما العائد ؟

الفراء : معنى .

الجرمي : أظهره .

الفراء : لا يظهر .

الجرمي : مثله .

الفراء : لا يتمثل .

الجرمي : لقد وقعت فيما فررت منه [1].

---

[1] – أبو البركات عبد الرحمن الأنباري ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تحقيق :إبراهيم السامرائي ، مكتبة الزرقاء ، الأردن ، ط3، (1405هـ-1985) ، 116/1

واستمر النحاة على هذا النهج يعللون ويفسرون ، على الرغم مما في ذلك من تجنٍّ على اللغة والنحو ، إلاّ أنّ ذلك كان سبباً في تنشيط البحث العلمي وتعدد لفروع النحو وفنونه ، مما أدّى في النهاية إلى بروز علم آخر هو علم أصول النحو وطرق الاستنباط ، وظهرت مصنفات في هذا المجال أشهرها:

- أصول النحو الكبير والصغير لأبي بكر بن السراج.
- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجّاجي.
- الخصائص لابن جنّي.
- الاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدين السيوطي.

نظرية العامل بين السلب والإيجاب:

مهما قيل في نظرية العامل فإن لها إيجابيات وسلبيات ، فأما إيجابياتها فنذكر منها :

- تنشيط البحث العلمي وذلك بالتوسع في التفسير والتعليل.
- تثبيت ظاهرة الإعراب في كلام العرب.
- تيسير تعليم اللغة العربية ؛ فذكْر العلة يساعد على الاقتناع والاستيعاب.
- ربط عربية القدماء بعربية المحدثين وذلك بالتصويب والتوجيه.

أما السلبيات فمنها:

- إثقال كاهل القواعد النحوية بتعليلات وتفسيرات لا طائل من ورائها.
- تنفير طلاب العربية من تعلم اللغة وإدراك جمالياتها.

نظرية العامل بين المعارضين والمؤيدين:

إن نظرية العامل كغيرها من النظريات العلمية ، فهي وإن كانت الركيزة التي قام عليها النحو العربي إلاّ أنها لم تكن محل استحسان ورضى من قِبَل كل النحاة قدماء ومحدثين ، فمن معارضيها قديمًا:

قطرب (محمد بن المستنير/206هـ):

يرى قطرب أن الحركات الإعرابية لا يجلبها العامل وإنما المتكلم نفسه ، وما جيء بالحركات إلاّ لوصل الكلام بعضه ببعض ، لكن هذا الرأي جوابه بالقول بأن الحركات لو كانت للوصل فقط لكان المتكلم حرًّا في تنويعها كيف شاء ، لكن واقع اللغة يقتضي ثباتها

على نسق معين ، فالحال لا بد أن يكون منصوبًا والفاعل مرفوعًا وهكذا ...[1]

ابن مضاء القرطبي(592هـ):

يقول بأن المتكلم هو الذي يُعمِل الرفع والنصب والجر، كما أنه يرفض العلل الثواني والثوالث (القياسية والجدلية) فهو إذًا يشترك مع قطرب في الشق الأول ، أما في الشق الثاني فإقراره بالعلل التعليمية يناقض رفضه لكون العامل هو الذي يحدث الرفع أو النصب أو الجر...[2]

أما من عارض نظرية العامل من المحدثين فكثير، نذكر منهم :

- إبراهيم أنيس الذي يشاطر قطرب في رأيه .
- إبراهيم مصطفى وينفي وجود عوامل في الكلام العربي ، وإنما هناك حركتان تدلاّن على معنى : الضمة تدل على الإسناد ، والكسرة تدل على الإضافة ، أما الفتحة فهي ليست علامة إعراب ولا دالّة على شيء بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب[3] .
- تمام حسان الذي يعيب على القدماء حصر جهودهم في مسألة الإعراب واختزالها في الحديث عن العامل وأثره في الكلام رفعا ونصبًا وجرًّا ، في حين أنّ إدراك الجانب الإعرابي للفظة لا يؤدي بالضرورة إلى إدراك معناها، لأن الإعراب يحدد المعنى الوظيفي فقط ، إذ المعاني ثلاثة: المعنى الوظيفي والمعنى المعجمي والمعنى الدلالي .

فالأول يفيد الموقع الإعرابي للفظة في التركيب كأن تكون فاعلاً أو مفعولاً أو غيرهما ، والثاني يفيد معنى الكلمة خارج السياق. والثالث يراد منه معنى الكلمة بالنظر إلى السياق الذي وردت فيه.

ولإدراك معنى اللفظة لابد ، في نظر تمام حسان، من مراعاة ما أسماه قرائن التعليق التي تنقسم إلى قرائن لفظية وأخرى معنوية .

فأما القرائن اللفظية فهي: الإعراب والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والتنغيم .

---

[1] أحمد ياقوت ، ظاهرة الإعراب في النحو العربي ، ص 74

[2] – المرجع السابق ، ص 75

[3] – إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو ، ص 53 وما بعدها

وأما القرائن المعنوية فتشمل الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة، هذا ولكل قرينة فروع.[1]

تلك هي باقتضاب أهم الآراء التي عارضت نظرية العامل من القدماء والمحدثين ، وقد ردّ الدكتور أحمد سليمان ياقوت على بعض هذه الآراء في كتابه " ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم " وأهم ما جاء فيه :

- إنّ قول إبراهيم مصطفى بأن الحركات من عمل المتكلم وليست أثرًا لعامل قول فيه نظر ، لأن العامل لا يناقض المعنى من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإنّ المتكلم ، وإن صنع الحركات ، فإنّه مجبر على التقيد بقواعد النحو المستقاة من كلام العرب .

- أما قول تمام حسان " إنّ عرضه لقرائن التعليق المعنوية واللفظية يغني عن نظرية العامل ويوضح المعنى ، فهذا كلام بحاجة إلى تمحيص لسببين : أولهما أنّ الإعراب عند النحاة لا ينفصل عن المعنى أبدًا ، وثانيهما أنّ قرائن التعليق بنوعيها لا تقدّم بديلاً سهلاً عن نظرية العامل على ما فيها ، فهذه القرائن أشدّ تفرُّعًا وتعقيدًا من القول بالعامل [2].

وهكذا تبقى نظرية العامل أصيلة متجذرة في النحو العربي بها وجد وبغيرها لن يستقيم ، مهما كانت المحاولات لإبطالها أو الاستغناء عنها ، وكان الأولى تبسيطها أو تكييفها بحسب ما يخدم اللغة العربية المعاصرة ، لا اجتثاثها من أصولها أو محاربتها .

---

[1] – تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 189 وما بعدها

[2] – أحمد سليمان ياقوت ، ظاهرة الإعراب ، ص 76 ، 81